الفصل الثامن
البنوك التجارية

مقدمة:

لعل أهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك في النظام المصرفي هو انتشارها في المجتمع بشكل واسع وكبير، وما يترتب على ذلك من التسهيل على الأفراد في الحصول على الخدمات المصرفية، وفي ذات الوقت يجعل هذا القطاع من البنوك التجارية أكثر قدرة على جمع أكبر كمية من الودائع ومنح التسهيلات المصرفية مما يترك أثراً بالغاً في الاقتصاد القومي.

تعريف البنك التجاري:

يقصد بالبنك التجاري بأنه ذلك البنك الذي يقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجل محددة ويزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمات بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي ويباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وذلك وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

وظائف البنك التجاري:

يقوم البنك التجاري بالعديد من الوظائف منها رئيسية وأخرى فرعية:

الوظائف الرئيسية:

خلق نقود الائتمان أو خلق الودائع:

سبق وأن أوضحنا في الفصل الأول فكرة قيام الصاغة (الصيارفة) بعملية خلق الائتمان، والتي تشبه ما تقوم به البنوك التجارية اليوم، ويطلق عليه عملية خلق نقود الودائع أو خلق النقود المصرفية. وكما هو معروف من الفصل السابق أو البنوك التجارية تقبل الودائع النقدية بمختلف أشكالها ثم تحتفظ بها وفي المقابل تعطي صاحب الوديعة دفتر شيكات حتى يتسنى للمودع السحب منها أو سحبها، وبنفس فكرة الصائغ أو الصراف، وعلى فرض أن الأفراد يتعاملون بالشيكات المصرية فيما بينهم؛ وأنهم لا يحتاجون إلى النقود

إلا في القليل من بعض التعاملات، كما أنه في الوقت الذي يقوم بعض الأفراد بالسحب من ودائعهم فإن البعض الآخر قد يقوم بإيداع ودائع جديدة قد تكون أقل أو أكثر من الودائع المسحوبة. أي أن البنك يجد أن جزء كبير من الودائع لديه لا يتم سحبها من قبل المودعين، ومن ثم إذا استطاع البنك أن يتوقع الكمية التي تزيد بها المسحوبات اليومية من النقود عن الودائع الجديدة، إنه لن يحتاج للاحتفاظ في خزائنه من نقود إلا بجزء فقط من قيمة هذه الودائع كاحتياطي لمواجهة الطوارئ من المسحوبات اليومية طبقاً لنظام الاحتياط غير الكامل أو الجزئي، بحيث تستطيع البنوك التجارية القيام باستثمار الجزء المتبقي منها. أي أنه نتيجة لاحتفاظ البنوك باحتياطات جزئية لأرصدة الودائع لديها، تستطيع البنوك التوسع في الاستثمار (الاقتراض مثلاً)، وبالتالي التوسع المضاعف في خلق الودائع، بحيث تستطيع البنوك التجارية زيادة عرض النقود عندما تزيد الاحتياطيات لديها.

الاتجار في الائتمان :

وتنقسم تلك الوظيفة إلى وظيفتين أساسيتين:

أ) قبول الودائع:

والوديعة المصرفية عبارة عن نقود يقوم شخص ما (طبيعي أو معنوي) بإيداعها لدى البنوك على أن يلتزم هذا الأخير بردها إليه لدى الطلب أو وفقاً للشروط المتفق عليها مضافاً إليها الفوائد (الربا) بحسب الاتفاق القائم بينهما.

ب) منح القروض:

عندما يقوم البنك بمنح القروض للعملاء سواء كانوا أفراداً أو منشآت، يعني إعطاؤهم مبلغ من المال بضمان ما يقدمونه من ضمانات كبضائع أو أوراق مالية أو أوراق تجارية أو عقارات أو حتى ضمانات شخصية على أن يقوم العملاء بسداد هذا المبلغ زائد مبلغ إضافي كفائدة على أقساط أو على مرة واحدة بعد فترة ما تسمى أجل القرض.

الوظائف الفرعية:

تقوم البنوك التجارية بالعديد من الوظائف منها:

إصدار خطابات الضمان:

وخطاب الضمان هو تعهد كتابي يصدر من البنك بناءاً على طلب من العميل مبنياً فيه أسمه واسم المستفيد من الضمان ومبلغ الضمان والغرض منه ومدة صلاحيته. هذا التعهد يقضي بأن يدفع البنك نيابة عن العميل الى المستفيد مبلغ الضمان إذا أخل العميل بشيء من التزاماته نحو المستفيد. وهذه الخطابات لها أهمية كبيرة في عقود المقاولات والتوريدات. وتوجد أنواع متعددة لخطابات الضمان منها: وقد تكون هذه الخطابات خطابات ضمان ابتدائية أو مؤقتة وقد تكون خطابات ضمان نهائية.

ويقوم البنك التجاري يتقدم هذه الخدمة (إصدار خطابات الضمان) بطريقتين: الأولى: إذا لم يكن لدى العميل مبلغ يغطي مبلغ خطاب الضمان، فيقوم البنك بإصدار خطاب الضمان للعميل على أن يقوم العميل بتقديم ضمانات تغطي مبلغ خطاب الضمان ومن ثم يكون مبلغ الخطاب كقرض مقابل فائدة، ومن ثم يترتب على تلك الخدمة عملية ائتمان. أما الثانية إذا كان لدى العميل مبلغ يغطي مبلغ خطاب الضمان، فيقوم العميل بعمل وديعة مشروطة بمبلغ مساوي أو أكبر لمبلغ خطاب الضمان ولمدة مساوية لمدة خطاب الضمان بحيث لا يستطيع العميل سحبها الا بعد انتهاء مدة خطاب الضمان، فيقوم البنك بإصدار خطاب الضمان للعميل مقابل بضمان هذه الوديعة. وهذه العملية يترتب عليها أيضاً عملية ائتمان لكنها من قبل العميل للبنك حيث أنه أعطى البنك وديعة مقابل فائدة.

فتح الاعتمادات المستندية:

تقوم البنوك التجارية بفتح الاعتمادات المستندية بهدف تسهيل عملية الاستيراد من الخارج. أي يفتح البنك التجاري للعميل (المستورد) حساب بعملة أجنبية بأحد البنوك في دولة المصدر ليسدد منه قيمة وارداته ونولون الشحن والنقل والتأمين وخلافه. حيث تعد هذه الخدمة من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف، لأنها أساس الحركة التجارية الدولية (الاستيراد- التصدير) في كافة أنحاء العالم والتي تنفذ من خلال شبكة المراسلين للمصارف حول العالم. ويختلف نوع الاعتماد المستندي حسب رغبة المصدر وهذا يتوقف على مدى ثقته في المستورد.

وظائف فرعية أخرى منها:

١. خصم الأوراق التجارية (كالكمبيالات والسند الأذني) وتحصيلها في ميعاد استحقاقها أو تسديد قيمة أوراق الدفع نيابة عن العملاء. ويقصد بخصم الأوراق التجارية أن يقوم صاحب الورقة (الكمبيالة) بتقديمها للبنك لتحصيل قيمتها وذلك قبل ميعاد استحقاقها فيقوم البنك بخصم جزء من قيمة الورقة وإعطائه الباقي على أن يقوم البنك بتحصيل قيمتها كاملة من اشخص المسحوبة عليه في ميعاد استحقاقها.

٢. تحصيل الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى لصالح عملاء البنك ودفع الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى لصالح عملاء البنك ودفع الشيكات المسحوبة على فروع البنك المختلفة.

٣. إصدار أسهم وسندات لحساب الشركات سواء في عمليات الائتمان عند تأسيسها أو لزيادة رؤوس أموالها.

٤. إعطاء بيانات الحالة المالية للعميل إلى البنوك الأخرى التي يريد العميل الاقتراض منها.

٥. صرف المرتبات المعاشات الدورية لمستحقيها.

٦. شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها، وتحصيل الكوبونات نيابة عن العملاء أو دفعها نيابة عن الشركات.

٧. شراء وبيع العملات الأجنبية.

أهداف البنك التجاري:

يسعى البنك التجاري عند اختياره للأصول وتحديده لهيكلها إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية مجتمعة نظراً لتعارضها مع بعضها البعض والتي تتمثل في: تحقيق السيولة واليسار والروحية. وسوف نتناول هذه الأهداف بشيء من التفصيل.

السيولة:

السيولة تعني سهولة تحويل الأصول إلى نقود سائلة دون تعرض القيمة الأصلية للأصل لأي خسارة. أو أن الأصل يعتبر أكثر سيولة كلما أمكن تحويله إلى نقد بأقل جهد وأقل تكلفة وفي أسرع وقت ممكن، ويقال أن الأصل الذي يتحول إلى نقد سائل بدون تكلفة أو مجهود وفي أسرع وقتم

ممكن يكون أصل كامل السيولة، والعكس بالعكس، يعتبر الأصل غير كامل السيولة أي تقل درجة سيولته كلما استغرق الأصل وقتاً وزادت تكلفة تحويله إلى نقود سائلة. ومن أمثلة الأصول الكاملة السيولة النقود من العملات المحلية، والنقود من العملات الأجنبية، والشيكات المصرفية، أما الأصول الأقل سيولة أو الجامدة مثل العقارات والأراضي، وبين هذا وذاك من الأصول ذات درجة سيولة وسط مثل: الأوراق التجارية والأوراق المالية.

إن أغلب عناصر الودائع والخصوم الأخرى للبنك التجاري معرضة للسحب سواء بإخطار أو بدون إخطار مسبق، ولهذا يجب أن تكون للبنك قدرة على مواجهة هذه الظروف. وتحديد درجة السيولة تعتمد على مدى توقع البنك للسحب من الودائع. فإذا تصورنا أن كل المودعين سيطالبون بالبنك بمستحقاتهم في آن واحد، فإن البنك لن يستطيع مواجهة هذه الحالة. ولكن عملياً نجد أنه في حين يقوم بعض المودعين بسحب مستحقاتهم أو جزء منها فإن البعض الآخر سوف يزيد من ودائعه أو يتم فتح حسابات جديدة لمودعين جدد. ويمكن تحديد نمط يومي أو أسبوعي أو شهري أو موسمي للإيداع وللسحب من الودائع، ومن ثم فإن البنك يقوم بعمل توقعات للتغيرات التي تطرأ على عمليات السحب والإيداع وإعداد الاحتياطيات النقدية اللازمة لموجهة الموازنة بين المبالغ التي تودع والمبالغ التي تسحب.

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول أن الاحتياطي النقدي الذي تحتفظ به البنوك التجارية لمواجهة الموازنة بين السحب والإيداع يختلف باختلاف حجم وهيكل الودائع، وأيضاً باختلاف آجال استحقاق الودائع الآجلة، ومن ثم فإن الاحتياطي النقدي سوف يزيد بتغير هيكل الودائع نحو الودائع. الجارية، في حين أنه سوف يزيد بتغير هيكل الودائع نحو الآجلة وذلك لأن معدل دوران الودائع الجارية أكبر من معدل دوران الودائع الآجلة في الأجل القصير. لأن الودائع الجارية يمكن السحب منها في أي وقت في حين أن الودائع الآجلة تعتبر أموالاً مدخرة للاستخدام في المستقبل فيقل السحب منها.

ولهذا تأخذ البنوك التجارية هدف السيولة في الاعتبار عند تحديدها لحجم الأصول واختيار هيكلها. ومن ثم يمكن القول بأن البنوك التجارية

تحتاج إلى معدل سيولة أكبر مما تحتاجه بنوك الادخار والمؤسسات الادخارية الأخرى.

اليسار:

وتعني بالنسبة للبنك "قدرة البنك على الوفاء بالدين". ولا شك أن الحفاظ على يسار البنك وتأكيد قدرته على إيفاء الدين تعتبر من أهم جوانب إدارة أصول البنك التجاري. ويعتبر البنك التجاري قادر على الوفاء بالدين المستحقة عليه (أي أنه يتمتع باليسار) طالما كانت القيمة النقدية لأصول البنك أكبر من القيمة النقدية لخصومه. وبالعكس، يعاني البنك من عدم اليسار (إعسار) حين تزداد القيمة النقدية للخصوم على القيمة النقدية للأصول.

ولا ريب أن مشكلة يسار البنك التجاري تعتبر أكثر أهمية وخطورة من مشكلة يسار المشروعات التجارية الأخرى. لذلك نجد أن المسئولين عن إدارة أصول واستخدامات البنوك التجارية يجتنبون شراء أصول تتعرض لمخاطر كبيرة. هذا وقد تتعرض القيمة النقدية لأصول البنك في السوق للانخفاض لسببين:

- **الأول:** انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية والسندات التي يمتلكها البنك.
- **الثاني:** يتعرض البنك لعدم استرداد بعض أو أجزاء من القروض التي يقدمها لعملائه خاصة في أوقات الكساد حيث تنخفض مقدرة المقترضين على سداد القروض للبنك.

يبدو أنه قد يفشل البنك التجاري بسبب عدم السيولة برغم أنه يتميز باليسار. والعكس أيضاً، أي يمكن أن يفشل البنك التجاري بسبب عدم وجود عنصر اليسار برغم تحقيقه لهدف السيولة المناسبة. أي أنه يوجد تعارض بين هدفي السيولة أو اليسار.

الربحية:

وبما أن البنك التجاري هو منشأة مالية تسعى لتعظيم الربح. وحيث أن الربح يتحدد بالفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية. فإن البنوك التجارية تسعى إلى زيادة إيراداتها الكلية، وذلك بتوجيه مواردها إلى

الاستخدامات الأكثر ربحية، حتى يمكن تغطية تكاليف التشغيل الكلية. والمشكلة التي تواجهها البنوك التجارية لتحقيق هذا الهدف هي أن الاستخدامات الأكثر ربحية كالقروض وغيرها من الاستثمارات تتصف بانخفاض درجة السيولة فيها. ولكن عمل البنك يتطلب توافر درجة من السيولة في استخداماته للموارد المتاحة، وذلك حتى يمكن مواجهة طلبات العملاء بسحب ودائعهم في أي وقت كان. وعليه فإن سياسة البنك من أجل تحقي هدف تعظيم الربح يجب أن تتم ف إطار من التوازن بين هدف السيولة وهدف الربحية. أي أنه يوجد تعارض أيضاً بين هذين الهدفين السيولة والربحية.

هذا ولا يتعارض هدف الربحية ولا سيولة وفقط وإنما يتعارض أيضاً مع هدف اليسار حيث أن نمو البنك التجاري وتطور أعماله يحتاج إلى تحقيق معدل معين للربحية لا للخسائر لأن تحقيق الخسائر سوف يؤدي إلى انخفاض الأرباح المحتجزة في حساب رأس المال، وكلما انخفض قيمة حساب رأس المال كلما انخفض الفرق بين قيمة الأصول وقيمة الخصوم ومن ثم تتعاظم مخاطر عدم اليسار أو القدرة على إيفاء الدين. أي انه يوجد تعارض أيضاً بين هدفي الربحية واليسار.

وبناء على ما تقدم يجب استخدام موارد البنك في شراء أصول تحقق الأهداف الثلاثة أي السيولة واليسار والربحية معاً. ولذلك لوجود تعارض بين هدفي السيولة واليسار من ناحية وهدف الربحية من ناحية أخرى. فعلى سبيل المثال: فإن تحقيق السيولة الكاملة وضمان القدرة على الوفاء بالدين يتأتى بالاحتفاظ بالأصول في صورة نقود سائلة ولكن هذا الأسلوب لن يحقق دخلاً، الأمر الذي يؤدي إلى إفلاس البنك. وإذا تصورنا الحالة العكسية وهي استخدام موارد البنك في الإقراض بسعر فائدة مرتفع فقد يحقق البنك دخلاً ولكنه قد يتعرض لمخاطر عدم استرداد هذه القروض وتظهر مشكلة عدم اليسار وأيضاً السيولة، ومن ثم يتزعزع المركز المالي للبنك. أي أن المشكلة الرئيسية أمام أي إدارة مصرفية هو التوفيق بين الأهداف الثلاث المتعارضة، أي بين الربحية من وجهة وبين اليسار والسيولة من جهة أخرى. لذا يجب توزيع

الأصول بحيث تحقق أكبر معدل للأرباح ولكن في ذات الوقت يجب أن تحقق هدف السيولة واليسار.

مأزق البنوك التجارية:

تقع البنوك التجارية في مأزق الإفلاس عندما تتعرض إلى أي الحالتين الآتيتين:

- **الحالة الأولى:** عندما يصبح البنك معسراً بسبب الخسائر التي تصيب أصوله أو محفظة استثماراته بحيث تقل أصوله عن التزاماته بشكل يسفر عن اندثار رأسماله.
- **الحالة الثانية:** عندما يقوم البنك بعمليات مرتفعة الربحية إلا أنه يفشل في استيفاء طلبات السيولة من المودعين وغيرهم من الدائنين (مشكلة السيولة).

مبادئ البنوك التجارية:

يوجد عدد من المبادئ الهامة تلتزم بها البنوك في أداء وظائفها، وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتها ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

السرية: إن عامل السرية أهم عامل يجب أن يتوافر بين البنك والعميل فلا يجوز للبنك أن يخبر أحد عن أسرار عملائه فهذا التزام عام تقتضيه أصول المهنة، ويستثنى الالتزام بمبدأ السرية عند طلب جهة رقابية عام ي الدولة بيانات عن أحد المتعاملين مع البنك.

حسن المعاملة: أساس تحويل العميل العرضي الى عميل دائم هي طريقة المعاملة التي يلقاها في البنك من العاملين فيه فواجب البنك يهتم باختيار العاملين بعناية فائقة ويعمل على تدربهم بما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ممتازة إلى عملائه.

الراحة والسرعة: إن إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك، والسرعة في الإجراءات تجعله من عملاء هذا البنك لهذا تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الراحة وإعداد أماكن مناسبة لاستقبالهم لقضاء وقت الانتظار، ومما يساعد على السرعة في انجاز الأعمال بالبنك هو استخدام الأجهزة الآلية

الحديثة التي تكفل استخراج البيانات المعقدة في لحظات وتحقق الدقة في تلك البيانات وتتيح الاتصالات السريعة بالفروع أو المراسلين.

كثرة الفروع: يسعى البنك دائماً إلى توسيع نشاطه بفتح فروع في مناطق جغرافية مختلفة توعد بفوائد كثيرة على البنك منها:

- التسهيل على عملاء البن إجراء معاملاتهم وذلك بعدم الانتقال الى إدارة البنك وما يترتب على ذلك من وقت ومال.
- البنك ذو الفروع الكثيرة يتمتع بمزايا المشروعات الكبيرة، فيتمكن من تقسيم العمل على نطاق واسع، ويقل عنده الاحتياطي النقدي اعتماداً على تبادل المساعدات بين الفروع.
- السهولة والسرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويل النقود من جهة إلى أخرى.

مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التجارية:

وفيما يلي نعرض لميزانية البنك التجاري والتي توضح لنا مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التجارية والتي تكون على النحو التالي:

مصادر التمويل (الخصوم):

تعتمد البنوك في مزاولة نشاطها على نوعين من مصادر التمويل.

مصادر تمويل داخلية (ذاتية):

وتتمثل في حقوق الملكية والتي تشتمل على رأس المال المدفوع مضافاً إليه الاحتياطيات، ويظهر في جانب الخصوص، ومثل رأس المال المدفوع المورد الأول للبنك، والذي يعكس متانة المركز المالي الذي يتمتع به البنك في الأوساط المالية ومدى الثقة الممنوحة له. كما أن رأس المال لا يخضع للسحب منه إلا في حالة واحدة فقط وهي إعلان إفلاسه، وقد يسمح بالسحب من رأس المال المدفوع لتغطية خسارة أو لغرض استثماري خلال فترة نشاط البنك.

والمصدر الثاني من مصادر التمويل الداخلية (الذاتية) هو الاحتياطيات وهي عبارة عن مبالغ تم استقطاعها من أرباح البنك خلال سنوات نشاطه، وتمثل مصدر للتراكم الرأسمالي يحسب لصالح المساهمين في رأس المال. وفي نفس الوقت تعكس هذه الاحتياطيات أهمية الأخطار التي يواجهها البنك من

عنصري عدم التأكد والمخاطر المختلفة ووجوب الاحتياط لها. وهذه المصادر عادة تمثل نسبة ضئيلة من مجموع الأموال الموظفة في البنوك التجارية (١٠٪) من جملة الأموال المستثمرة. وتقوم البنوك التجارية المصرية بتكوين الاحتياطيات المختلفة على النحو التالي: ٥٪ احتياطي قانوني، ١٠٪ احتياطي عام، ٥٪ احتياطي شراء سندات حكومية، ٥٪ احتياطي ارتفاع الأصول.

XX	١) أرصدة نقدية: - بالخزينة - لدى البنك المركزي - لدى البنوك الأخرى	XX	١) موارد ذاتية - رأس المال - احتياطيات وأرباح غير موزعة - احتاطي قانوني - احتياطي إضافي
XX	٢) الاستثمار في أوراق المالية - سندات حكومية - أسهم شركات - أوراق مالية متنوعة	XX	٢) الودائع - ودائع جارية - ودائع لأجل - ودائع توفير - ودائع أخرى
	٣) الأوراق المخصومة: - أذونات الخزانة - الأوراق التجارية	XX	٣) الاقتراض: - من البنك المركزي - من البنوك المحلية - من بنوك أجنبية
XX	٤) القروض والسلفيات: - للقطاع العام - للقطاع الخاص	XX	٤) أرصدة دائنة متنوعة: - شيكات وحوالات مستحقة - خصوم أخرى ٥) أرباح السنة المالية

مصادر تمويل خارجية:

وتوفر هذه المصادر الجانب الأكبر من الأموال اللازمة لتشغيل البنك والقيام بوظائفه المختلفة، وتشتمل تلك المصادر على الودائع المختلفة والسيولة التي يقترضها البنك من البنوك والهيئات أو إيداعات مجمدة لمقابلة التزامات على أصحابها يقوم بها البنك. وفيما يلي نعرض بالتفصيل لهذه المصادر:

الودائع:

للودائع المصرفية أهمية خاصة في مجال النشاط البنكي ذلك أنها تغذي المصارف بالأموال الضرورية لمباشرة العديد من أعمالها، وتكون هذه الودائع

أهم مصادر السيولة للبنك، تعد الودائع النقدية المصرفية من حيث الكم إحدى المؤشرات الرئيسية لقياس مدى ثقة الجمهور في البنك، إذ هي الركيزة الأساسية لقدرتها على خلق نقود الودائع وتوزيع الائتمان.

تعتبر من أهم مصادر السيولة بالنسبة للبنك، ونظراً لأهميتها، فإن البنوك تتنافس فيما بينها على جذب العملاء اليها وتحفزهم على إيداع مدخرتهم لديها، وتلعب الفوائد الممنوحة للمتعاملين معها دوراً هاماً في عملية كسب هؤلاء تشجيعهم على إيداع أموالهم لديهم.

ونظراً لأهمية الودائع بالنسبة للبنوك التجارية، فإن البنوك تتنافس فيما بينها على جذب العملاء إليها وتحفيزهم على إيداع مدخراتهم لديها.

وتلعب الفوائد الممنوحة (الربا) للمتعاملين معها دوراً هاماً في عملية كسب هؤلاء وتشجيعهم على إيداع أموالهم لديهم.

وللودائع النقدية المصرفية مصادر متعددة، فهي ليست مقصورة على المبالغ النقدية التي يقوم العميل بإيداعها البنك، بل أنها تشمل كل ما يتلقاه البنك عن طريق أي عملية أخرى في حساب العميل كتحصيل القيمة النقدية لأوراق تجارية أو مالية، أو تحويل مصرفي أو اعتماد قيده في الحساب لصالح العميل.

أولاً: أنواع الودائع المصرفية:

يمكن تصنيف الودائع المصرفية إلى عدة أنواع تختلف بحسب موعد استردادها وبحسب مدى حرية تصرف البنك فيها.

تصنيف الودائع بحسب موعد الاسترداد:

تصنف الودائع النقدية بحسب موعد الاسترداد إلى أربعة أنواع هي: الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل، الودائع بشرط الأخطار المسبق، ثم ودائع التوفير.

الودائع الجارية:

يعرف هذا النوع من الودائع أيضاً بالودائع تحت الطلب، وهي تلك الودائع النقدية التي يمكن للعميل السحب منها في أي وقت يشاء وبمجرد إبداء رغبته في ذلك دون إشعار مسبق ودون انتظار حلول أجل معين. ويلاحظ هنا، أن البنوك لا تدفع لأصحاب هذه الودائع فوائد عنها نظراً لأن هذه الأخيرة لا

تستفيد من استثمارها الاستفادة المرجوة في نشاطها. غير أن هناك من البنوك في بعض الدول المتقدمة من يقوم بتقرير نسبة مئوية معينة (بسيطة) من الفوائد (الربا) لهذا النوع من الودائع وذلك بغية جذب العملاء إليها وتشجيعهم على إيداع نقودهم لديها. ويمكن تقسيم الودائع تحت الطلب من حيث النشاط الاقتصادي للمودعين إلى:

- ودائع المؤسسات التجارية.
- ودائع المؤسسات الصناعية.
- ودائع المؤسسات الخدماتية.
- ودائع زراعية.
- ودائع المهن الحرة وودائع المرتبات.

الودائع لأجل:

الودائع لأجل هي النوع الأول من الودائع غير الجارية، وهي تلك الودائع التي لا يحق للمودع طلب استردادها إلا بعد مدة معينة من الإيداع، وهي بذلك تحقق للبنك أكبر قدر من الاطمئنان في استثمارها في عملياته الائتمانية، ومن ثم يمنح عنها البنك المودع فوائد (ربا)، تتناسب والأجل المحدد. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا كانت القاعدة فيما يخص هذا النوع من الودائع هي عدم أحقية العميل في استردادها قبل حلول الأجل المتفق عليه، إلا أن البنوك تجيز عادة إلغاء الوديعة من طرف العميل واسترداد مبلغها في أي وقت دون انتظار حلول أجلها مقابل إسقاط الفوائد عن المدة التي تقع ما بين تاريخ إلغاء الوديعة وتاريخ الأجل المحدد لها.

الودائع بشرط الأخطار المسبق:

أما النوع الثاني من الودائع غير الجارية هي الودائع بشرط الأخطار المسبق وه ودائع نقدية غير محددة المدة حيث لا يحدد العميل عند الإيداع، موعداً لسحبها أو استردادها، وله أن يضيف إليها مبالغ أخرى وقتما شاء، غير أن هذا العميل يلتزم بضرورة أخطار المصرف برغبته في سحبها قبل المواعد الذي يريده بمدة معينة، محدداً له المبلغ المراد سحبه وتاريخ السحب وعند حلول هذا التاريخ يحول المبلغ المطلوب سحبه إلى حساب تحت الطلب. غير أنه

يمكن للعميل سحب أمواله قبل ميعاد استحقاقها ولكن البنك في هذه الحالة يضع المودع أمام حالتين هما:

- أن تصرف له الوديعة دون أي فائدة عن الفترة ا لتي ظلت فيها وديعته لدى البنك.
- أن يفترض من البنك بضمان تلك الوديعة سعر فائدة أكبر من سعر فائدة الإيداع.

ويتيح هذا النوع من الودائع للبنك حرية نسبية في توظيفها واستثمارها في نشاطه، إذا ما قورنت بالودائع تحت الطلب، ولكنها لا تصل إلى درجة الحرية التي يتمتع بها البنك في توظيف الودائع النقدية لأجل.

وتمنح البنوك عن هذا النوع من الودائع فائدة (ربا) لأصحابها تزيد نسبتها كلما طالت المدة اللاحقة على تاريخ الأخطار، ولكنها لا تصل إلى معدل فائدة الوديعة لأجل.

ودائع التوفير:

وتمثل ودائع التوفير أو ودائع الادخار النوع الثالث من الودائع غير الجارية وهي تتمثل في الأموال المودعة لدى البنوك التجارية لآجل طويلة، بهدف الادخار. يودعها أصحابها بدلاً من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها.

تصنيف الودائع بحسب مدى حرية تصرف البنك فيها:

وتنقسم الودائع النقدية المصرفية بحسب مدى حرية تصرف البنك فيها إلى نوعين من الودائع وهما: الودائع العادية أو الحرة. والودائع المخصصة لغرض معين أو المقيدة.

الودائع النقدية العادية:

يهدف العميل من هذا النوع من الودائع إلى الاطمئنان على أمواله، والجمع بين استثمارها وحرية السحب منها حسبما تقتضي حاجاته ومعاملاته، ويستفيد البنك من ناحية أخرى من بمبالغ هذه الودائع بحيث يكون من حقه التصرف فيها واستغلالها في أوجه نشاطه على أن يلتزم برد مبالغ مساوية عند طلب العميل استردادها. وتعد الأنواع الثلاثة السابق شرحها، الودائع تحت

الطلب والودائع لأجل، والودائع بشرط الأخطار السابق، من قبيل الودائع النقدية العادية.

الودائع المخصصة لغرض معين:

في هذا النوع من الودائع المصرفية، يقوم العميل بإيداع مبالغ من النقود لدى البنوك لدى البنك بقصد استخدامه في عملية معينة، كالوفاء بقيمة أوراق تجارية أو شراء قيم منقولة، أو باكتتاب في أسهم شركة معينة إلى آخره، أو لاستصدار خطاب ضمان.

هذا ويلاحظ أن مبلغ الوديعة قد يخصص لضمان ائتمان أو قرض قدمه المصرف إلى العميل، أو قد يخصص بوصفه كفالة لضمان دين على المودع لمصلحة شخص آخر. وفي هذا الغرض يمتنع عن العميل التصرف في هذا المبلغ بل عليه الاحتفاظ به طوال مدة الضمان المتفق عليه.

الاقتراض من الجهاز المصرفي:

ترجع عملية اقتراض البنوك التجارية أساساً إلى حاجتها إلى مواجهة احتياجات البنك اليومية أو الموسمية من السيولة لمواجهة الطوارئ من المسحوبات. وذلك بأن يقوم البنك التجاري بالاقتراض من الجهاز المصرفي سواء من البنك المركزي بضمان الأصول، أو من البنوك التجارية الأخرى، أو بإصدار سندات طويلة الأجل. كما يمكن قيام البنوك التجارية بالاقتراض من بنوك أجنبية.

والأهمية النسبية للاقتراض من الجهاز المصرفي أو من البنوك الأجنبية تعد مؤشراً قوياً لمدى قوة أو نفوذ البنوك المركزي أو البنوك المقرضة على البنوك التجارية المقترضة، وتعد كذلك مؤشر لمدى قوة البنك التجاري كمنشأة مالية مستقلة تعتمد على موارد تأتي أساساً من خارج الجهاز المصري.

خصوم أخرى (أرصدة دائنة متنوعة):

يندرج تحت هذا البند كل الخصوم الأخرى التي لم يخصص لها بند مستقل مثل الضرائب المدفوعة من الأفراد والهيئات لصالح الدولة والفوائد المستحقة على الودائع، وكذلك حسابات الشركات ووحدات الإنتاج الخاصة والعامة التي تعلق بمصاريف التشغيل..الخ.

كما يضم هذا البند أيضاً حسابات المراسلين الدائنة وهي تمثل لأرصدة نقدية مستحقة الدفع للغير سواء للبنوك المحلية أو البنوك الأجنبية بالعملات المحلية أو الأجنبية. ويشمل أيضاً هذا العنصر الشيكات والحوالات والاعتمادات الدورية وأوامر الصرف البريدية والبرقيات مستحقة الدفع. ويلاحظ تزايد هذا العنصر خاصة وأن العمليات التجارية والمالية الكبيرة تتم بواسطة الشيكات التي تزايد استخدامها بعد الحرب العالمية الثانية.

استخدامات الأموال (الأصول):

النقدية:

عندما نتناول استخدامات البنك لموارده نلاحظ التدرج في درجات السيولة التي تتمتع بها استخداماته المختلفة. فالأصول الكاملة السيولة تتمثل في احتفاظ البنك التجاري بالنقدية، وتمثل النقدية جزءاً هاماً من قيمة إجمالي الأصول في البنوك التجارية. وتتمثل النقدية في النقود القانونية أو بنكنوت البنك المركزي، وكذلك النقود المساعدة وهي عملات معدنية وأوراق نقد حكومية. سواء كان البنك يحتفظ بالنقدية في الخزينة أو لدى البنك المركزي أو يحتفظ بها لدى لا بنوك التجارية المحلية أو البنوك الأجنبية (بالعملات الأجنبية). ولما كانت هذه الأصول كاملة السيولة ولا تدر عائد أو ربح فهي أرصدة عاطلة، وظيفتها الأساسية هي موجهة طلبات السحب الجارية لعملاء البنك.

ويشير بعض الكتاب إلى العنصرين الأولين من عناصر النقدية (بالخزينة ولدى البنك المركزي) على أنها يمثلان الرصيد النقدي الفعلي الذي يحتفظ به البنك التجاري. حيث يلزم البنك لا مركزي البنوك التجارية بإيداع أرصدة نقدية بخزائنه ولدى البنك المركزي ويتحدد الرصيد المودع بنسبة معينة من قيمة الودائع ويمثل هذا الرصيد الاحتياطي القانوني للبنك. ويعتبر هذا الرصيد حداً أدنى لما يمكنه أن يحتفظ به البنك التجاري كاحتياطي قانوني.

ولاشك أن البنك التجاري غير ملزم بالاحتفاظ بنقدية تزيد عن النسبة القانونية للاحتياطي النقدي. ولكنه يمكن أن يحتفظ باحتياطيات نقدية

فائضة لمواجهة التوازن بين اعتبارات السيولة والربحية. ففي الأوقات التي تتسم بالركود الاقتصادي يتجه الأفراد إلى رفع معدل سحبهم للودائع من البنك التجاري، وبالتالي يعمل البنك على زيادة الرصيد النقدي الذي يحتفظ به لمواجهة طلبات السحب. وعلى العكس فعندما تتحسن الظروف الاقتصادية وتدعم الثقة في النظام المصرفي سينخفض معدل السحب من الودائع وتنخفض بالتالي قيمة الرصيد النقدي الذي يحتفظ به البنك.

ويؤخذ في الاعتبار عند تحديد هذه الأرصدة النقدية القيمة الإجمالية للخصوم بحيث لا تقل هذه الأرصدة عن حد السلامة النقدية التي يتم تحديدها في ضوء خبرة وتجارب البنوك التجارية. ويعتبر عنصر النقدية الخط الأول في صيانة السيولة النقدية للبنوك التجارية في مواجهة التزامات البنك. وبالرغم من أن عنصر النقدية يمثل جزءاً كبيراً نسبياً من قيمة إجمالي الأصول في جهاز البنوك التجارية إلا أنه لا يحق أي عائد للبنك.

وجدير بالذكر أن نسبة عنصر النقدية إلى إجمالي قيمة الأصول قد تناقض ف بعض البنوك التجارية وذلك لارتفاع معدل الفائدة وزيادة الطلب على القروض الأمر الذي أدى إلى خفض نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول. ولقد انخفضت هذه النسبة في الولايات المتحدة من ٢٠,٢٥٪ عام ١٩٦٠ إلى ١٦,٢٥٪ عام ١٩٧٠ ثم الى ١٣,٨٢٪ عام ١٩٧٥م.

ولكن لا يوجد بصفة عامة رقم محدد يمثل الحد الأدنى لإجمالي النقدية بالنسبة لإجمالي قيمة الأصول. ويجب الأخذ في الاعتبار بصفة عامة الحد الأدنى المطلوب كاحتياطي قانوني يودع في البنك المركزي وقيمة النقد اللازمة لتشغيل عمليات البنك ومواجهة عمليات السحب من الودائع.

الاستثمار في الأوراق المالية:

تتكون محفظة الأوراق المالية للبنوك التجارية عادة من أوراق مالية عامة وأوراق مالية خاصة.

الأوراق المالية العامة:

وتشتمل الأوراق المالية العامة على سندات ذات آجال متفاوتة تصدرها الحكومة أو الخزانة العامة مقابل فائدة معينة، وتشتري البنوك التجارية هذه

السندات لتحقيق عائد، وكذلك للاقتراض بضمانها من البنوك المركزي مما يجعلها متميزة بدرجة كبيرة من السيولة. وفيما يلي أهم هذه الأصول:

السندات الحكومية:

تعرف السندات الحكومية بأنها تلك السندات التي تصدرها الدولة ومؤسساتها للاكتتاب العام، وتمثل قروضاً تحصل عليها الحكومة من الأفراد أو الهيئات لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية، ولما كانت السندات الحكومية تشترك مع السندات العادية في خصائص واحدة إلا أنها تختلف عنها في المزايا الرئيسية التالية:

- السندات الحكومية أكثر أماناً بالنسبة للمستثمر من السندات الأهلية أو سندات الشركات. بمعنى أن الاستثمار فيها يكون أقل مخاطرة لأنها غالباً ما تكون مضمونة بسلطة الحكومة ومؤسساتها في تحصيل الإيرادات الحكومية كالضرائب.
- السندات الحكومية أكثر سيولة من السندات العادية، كما أ،ها تصدر في أغلب الأحوال مقرونة بشرط الإعفاء الضريبي لفوائدها من ضريبة الدخل. وتصنف السندات الحكومية حسب طول فترة السداد الى ما يلي:
  - سندات لا خزينة.
  - سندات لا دين العام.
  - أذونات الخزانة.

أولاً: سندات الدين العام: وسندات الدين العام وهي قروض طويلة الأجل وتنقسم إلى نوعين رئيسيين:

- **سندات الادخار:** وهي سندات اسمية يسجل فيها اسم صاحبها، لا تنتقل ملكيتها عن طريق بيعها في سوق الأوراق المالية، إذا رغب الفرد في تحويلها إلى نقود قبل فترة السداد فإنه لدى الحكومة جداول خصم تحدد فيها قيمة السندات، وبالتالي فهي بديل قريب للنقود.
- **سندات لحاملها:** وهي سندات حكومية طويلة الأجل وهي لا يذكر فيها اسم محدد لمالكها، قابلة للتداول ويستطيع حاملها أن يحولها إلى نقود عن طريق بيعها في أي وقت ولا تخصم الحكومة قيمة السندات قبل ميعاد

استحقاقها لذلك لا تضمن الحكومة قيمة هذه السندات. وقد يتعرض صاحبها لخسارة رأسمالية إذا أراد تحويلها إلى نقود قبل ميعاد استحقاقها، لذا تعتبر أقل سيولة من سندات الادخار.

ثانياً: سندات الخزينة: وهي قروض متوسطة الأجل تتراوح فترة سدادها بين سنة وخمس سنوات، وهي سندات لحاملها يمكن تداولها في سوق الأوراق المالية. يكون سعر الفائدة عليها أقل من سعر الفائدة على القروض طويلة الأجل، كما يمكن أن تكون فترات أقل من عام.

ثالثاً: أذون الخزانة: أذون الخزانة هي سندات إذنية بفئات محددة لدين قصير الأجل تصدرها الخزانة العامة وبسعر فائدة منخفض لأغراض تمويل النفقات العامة. والمشتري لهذه السندات يصبح دائناً للحكومة بدين مستحق للسداد بعد فترة معينة تكون عادة من ثلاثة إلى ستة أشهر، لذا فهي بديل قريب للنقود إذا أمكن تحويلها الى سيولة دون خسائر.

وعادة يتم إصدار الأذونات في حالة انخفاض حصيلة الضرائب عن النفقات ولقد استخدم هذا الأسلوب منذ عهد محمد علي وإسماعيل لأغراض محددة. ولقد تطور الأمر بحيث أصبح إصدار أذونات الخزانة هو إجراء لمواجهة الاحتياطيات المتنوعة للخزانة العامة، ولقد استخدمت البنوك التجارية هذه الأذونات كأداة ائتمانية مناسبة لتوظيف ما لديها من فوائض نقدية.

الأوراق المالية الخاصة:

أما الأوراق المالية الخاصة فتتكون من الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات والمؤسسات الخاصة وكذلك أسهم الشركات الفرعية التي يساهم البنوك في إنشائها كما هو الحال في شركات بنك مصر.

الأوراق المخصومة:

وهي تضم مجموعة الأصول أو الاستخدامات شديدة السيولة. وتتمثل في الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل (أذونات الخزانة) والأوراق التجارية كالكمبيالات والسند الأذني. ويرى بض الكتاب إدماج الأرصدة شبه النقدية المتمثلة في حسابات مستحقة على البنوك المحلية أو في الخارج ضمن هذا البند من بنود الاستخدامات أو تحت بند مستقل عن بند الأرصدة النقدية

الحاضرة. ولكن يرى البعض الآخر إدماجها تحت بند النقدية الحاضرة حيث أنها تمثل أرصدة نقدية مودعة لدى البنوك المحلية أو الأجنبية أو قروض قابلة للتحول الفوري إلى السيولة الكاملة وهذا هو الراجح.

أما بالنسبة للأوراق المخصومة فهي تستمد سيولتها الكبيرة من عاملين:

١- أنها تمثل ائتمان قصير الأجل تمنحه البنوك التجارية لعملائها (بخصم الكمبيالات والأوراق التجارية الأخرى) أو للحكومة (مقابل شراء أذونات الخزانة وهي أصول يمكن استرداد قيمتها بعد ٣ شهور أو أقل).

٢- أنها يمكن إعادة خصمها مرة ثانية لدى البنك المركزي.

القروض والسلفيات:

تمثل القروض والسلفيات البند الرئيسي ضمن بنود الاستخدامات المختلفة حيث تغلب اعتبارات الربحية في اعتبارا ت السيولة. فإذا كانت الودائع لأحل مصدر عنصر التكلفة الرئيسي في تشغيل البنك التجاري فإن القروض والسلفيات تمثل الاستخدام الذي يحقق للبنك التجاري الجزء الأكبر من إيرادات التشغيل.

والقروض والسلفيات تعتبر بمثابة ائتمان قصير الأجل تقوم به البنوك التجارية لتغطية احتياجات النشاط الاقتصادي من رأس المالي العامل. وبالطبع تقل درجة السيولة التي تتمتع بها القروض والسلفيات حيث لا يمكن الحصول عليها على الفور وقبل ميعاد استحقاقها دون التعرض لخسارة ما. وقد يمنح البنك التجاري هذه القروض والسلفيات مقابل ضمان عيني أو بدون ضمان عيني. ومن أمثلة القروض بضمان التي تمنحها البنوك التجارية المصرية قروض المحاصيل الزراعية (مثل القطن والأرز) قروض بضمان بضائع، قروض بضمان كمبيالات، قروض مقابل تنازلات، قروض بضمانات أخرى (مثل الذهب أو العقارات أو الأراضي..الخ)، وأخيراً قروض بضمان شخصي "طبيعي أو اعتباري".

أرصدة مدينة متنوعة:

تشتمل على العديد من الاستخدامات التي يوظف فيها البنك التجاري موارده. فقد يتجه البنك إلى الاشتراك في أنشطة صناعية أو زراعية.